بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
الحمد لله على فضله العميم والصلاة والسلام على نبيه الكريم
وعلى آله وصحبه ذوي الفضل الجسيم هذا الكتاب الرابع مما وعدت
بوضعه على الكتب الستة وهو تعليق على جامع أبي عيسى
الترمذي على نمط ما علقته على صحيح البخاري المسمى بالتوشيح
وعلى صحيح مسلم المسمى بالديباج وعلى سنن أبي داود المسمى
بمرقاة الصعود وسميته قوت المغتذي على جامع
الترمذي جعله الله خالصا لوجهه الكريم موجبا للفوز
بجنات النعيم مقدمة قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر
في كتاب شروط الأئمة لم ينقل عن واحد من الأئمة الخمسة أنه
قال شرطت في كتابي هذا أن أخرج على كذا لكن لما سبرت
كتبهم علم بذلك شرط كل واحد منهم فشرط البخاري
ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي
المشهور وأما أبو داود والنسائي فإن كتابيهما ينقسم
على ثلاثة أقسام الأول الصحيح المخرج في الصحيحين والقسم
الثاني صحيح على شرطهما وقد حكى أبو عبد الله ابن منده
أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهما إذا
صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال
فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أن طريقه لا يكون طريق
ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما بل طريقه ما ترك البخاري
ومسلم في الصحيح بينا أنهما تركا كثيرا من الصحيح الذي

حفظاه

حفظاه والقسم الثالث أحاديث أخرجاها من غير قطع
عنهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة وإنما أودعاه
هذا القسم في كتابيهما لرواية قوم لها واحتجاجهم بها فأ
ورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم يجد له
طريقا غيره لأنه أقوى عندهما من رأي الرجال وأما أبو
عيسى الترمذي فكتابه على أربعة أقسام قسم صحيح مقطوع
به وهو ما وافق البخاري ومسلم وقسم على شرط أبي داود والنسائي
كما بينا في القسم الثاني وقسم أخرجه كالقسم الثالث لها أخرجه
وأبان عن علته وقسم رابع أبان هو عنه وقال ما أخرجت
في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء فعلى هذا الأصل كل
حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه
أم لم يصح وقد أزاح عن نفسه فإنه تكلم على كل حديث بما
فيه وكان من طريقته أن يترجم الباب الذي فيه حديث
مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه وأخرج حديثه في
الكتب الصحاح فيورد في الباب ذلك الحكم عن حديث
صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا يكون الطريق
إليه كالطريق إلى الأول إلا أن الحكم صحيح ثم يتبعه بأن
يقول وفي الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة منهم
الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه وقلما يسلك
هذه الطريق إلا في أبواب معدودة انتهى وقال
الحازمي في شروط الأئمة مذهب من يخرج الصحيح أن